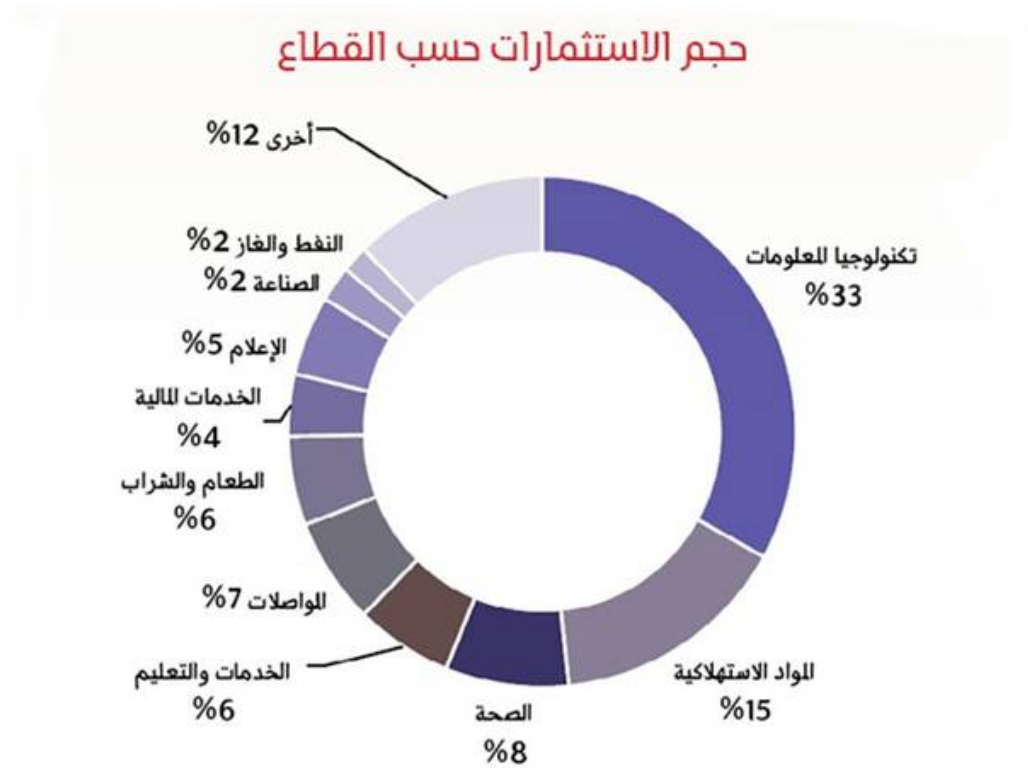


الإمارات الأولى إقليمياً في استثمارات رأس المال الجريء بـ 50 صفقة 2015



«دبي : الخليج»

أصدر اتحاد الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو منظمة غير ربحية تدعم تطوير وتنمية قطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في المنطقة، التقرير السنوي العاشر للأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في الشرق الأوسط عن العام 2015. وشارك في جمع بيانات التقرير كل من ديلويت كوربوريت فاينانس المحدودة وزاوية للمعلومات المالية التابعة لشركة تومسون رويترز. كما شارك مركز دبي المالي العالمي كراع رئيسي للتقرير. شكل 2015، حسبما جاء في التقرير، عام نمو ودعم لقطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث نما حجم الاستثمارات بشكل ملحوظ، كما شهدت استثمارات رأس المال الجريء المعلنة نمواً بثلاثة أضعاف مدفوعة بالتطور التكنولوجي والبيئات الحاضنة لريادة الأعمال. وفي العام 2015، تجاوزت الزيادة في إجمالي عدد استثمارات الأسهم الخاصة 100 عملية مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى 175 عملية استثمارية، إلا أن قيمة الاستثمارات شهدت انخفاضاً طفيفاً إلى 1.49 مليار دولار بعد أن كانت 1.57 مليار دولار في العام 2014. ومن أبرز الصفقات المعلنة التي شهدتها العام 2015 استثمار «مجموعة أبراج»، وشركة

«تي بي جي» العالمية للاستثمارات الخاصة في سلسلة مطاعم الوجبات السريعة الشهيرة في السعودية «كودو»، واستحوذ الائتلاف الاستثماري الذي قاده الذراع الاستثمارية لبنك ستاندرد تشارترد على حصة بقيمة 175 مليون دولار في شركة «فاين» لتصنيع المنتجات الورقية ومقرها الأردن، واستحوذ «ووربيرغ بنكس» وجنرال أتلانتك على 49% حصة مجموعة أبراج في «نتورك إنترناشيونال»، مزود المستقل لحلول الدفع الإلكتروني. وواصلت الصناديق الاستثمارية مواجهة تحديات ناتجة عن البيئة الاقتصادية العالمية التي ينتابها القلق، والمخاوف بسبب حالة عدم الاستقرار الجيوسياسية، بالإضافة إلى غياب إنجازات بعض الشركاء. وقد بلغ عدد الصناديق التي تم إغلاقها 12 صندوقاً، تجاوزت قيمة ثلاثة منها 100 مليون دولار. وكان أكبر هذه الصناديق صندوق أبراج الاستثماري الثاني لمنطقة شمال إفريقيا الذي أغلق عند 375 مليون درهم، وهو صندوق يستهدف الاستثمار في فرص النمو الواعدة في الشركات متوسطة الحجم. كما أغلقت «دويت-سي آي سي كابيتال» صندوق فرص مصر وهو صندوق استثماري بقيمة 300 مليون دولار.

عملية استثمارية 14

وفي العام 2015، بلغ عدد العمليات الاستثمارية 14 عملية توزعت على عدد من دول المنطقة، وبلغت قيمتها 25 مليون دولار. وقد دفع الانخفاض في سعر النفط المستثمرين إلى تجنب الاستثمارات في قطاع النفط والغاز. واستقطبت الإمارات أعلى حجم استثمارات ملكية خاصة بنسبة بلغت 35%، على خلفية نمو استثمارات رأس المال الجريء، تلتها السعودية ولبنان بنسبة 14% لكل منهما. واستقطبت السعودية أعلى قيمة استثمارات، كما شهدت مصر نمواً في قيمة الاستثمارات، إلا أن حالة الاستقرار الأمني والصرف الأجنبي ما زالت تشكل مصادر قلق للمستثمرين. كما شهدت تركيا والأردن وتونس إقبالاً متزايداً على استثمارات الملكية الخاصة. وتركز حجم النشاط الاستثماري في العام 2015 في قطاع المواد الاستهلاكية والتجزئة وقطاع تكنولوجيا المعلومات حيث شكلت الاستثمارات في القطاعين 30% و15% على التوالي، مدفوعة باستقطاب قطاع التكنولوجيا لاستثمارات رأس المال. وارتفعت قيمة صفقات التخارج في العام 2015 بنسبة 35% كما شهدت زيادة طفيفة في عددها إلى 21 بعد أن كانت 20. وبينما يواجه سوق الاكتتابات العامة انخفاضاً وتحديات في إقبال المستثمرين، فقد تركزت صفقات التخارج على البيع إلى شركاء استراتيجيين، ومن أبرز عمليات التخارج بيع مجموعة أبراج لحصتها البالغة 49% في «نتورك إنترناشيونال» إلى «ووربيرغ بنكس» و«جنرال أتلانتك». وشهدت استثمارات رأس المال الجريء في العام 2015 نمواً كبيراً بزيادة ثلاثة أضعاف في حجم العمليات المعلنة، حيث بلغت 122 عملية تجاوزت 100 مليون دولار. وتصدرت الإمارات استثمارات رأس المال الجريء للعام 2015 حيث بلغ عدد العمليات الاستثمارية 50 عملية، تلاها لبنان والسعودية بعدد عمليات بلغ 22 و17 على التوالي. ومن أبرز الصفقات في الإمارات حصول «كريم» لحجز السيارات على استثمار بقيمة 60 مليون دولار.

تركيز على القطاعات الاستهلاكية الدفاعية

وقال سلمان جعفري، الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال لدى سلطة مركز دبي المالي العالمي: «يشكل تقرير الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في الشرق الأوسط للعام 2015 مرحلة هامة لقطاع الملكية الخاصة. فمع الإصلاحات

التنظيمية، والحلول التقنية المالية الجديدة التي تتيح فرصاً مهمة لجمع الصناديق، وانفتاح الأسواق الناشئة التي تملك ثروات غير مستغلة وآفاقاً استثمارية جديدة، فإن قطاع الملكية الخاصة يواصل تطوره في النطاق والتركيز لتلبية المتطلبات المتغيرة للمستثمرين وصانعي السياسة على حد سواء. ومع البيئة المناسبة التي تمكن القطاع من التطور، فسوف يتمكن هذا القطاع من دفع عجلة الاقتصاد العالمي. إن مركز دبي المالي العالمي يدرك هذه التوجهات. ونحن نولي تركيزنا بشكل رئيسي على إدارة الصناديق لتحقيق استراتيجية نمونا 2024. إن مركز دبي المالي العالمي يوفر نظام خدمات مالية مترابطة ومرنة وداعمة لبيئة صناديق استثمارية منظمة تمكن العملاء من الابتكار. والأهم، أن مركز دبي المالي العالمي يتيح لعملائه الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي تزخر بها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، والتي من المتوقع أن تصل قيمتها إلى 10 تريليونات دولار بحلول 2020». ومن المتوقع أن يواصل العام 2016 نفس التوجه في العمليات الاستثمارية، حيث يواصل مديرو الصناديق التركيز على القطاعات الاستهلاكية الدفاعية، والتي من المرجح أن توفر مزيداً من الفرص لتوظيف رأس المال بشكل فعال. إلا أن تأثيرات أسعار النفط والفجوة الملحوظة في توقعات التسعير بين المشتريين والبائعين، فمن المتوقع أن يكون العام 2016 أكثر تحدياً للتخارج في ظل عدم وجود تقييمات مرضية.

فرص استثمارية جذابة

قال هلموت شوسلر، الرئيس التنفيذي لدى شركة 'تي في إم كابيتال' المتخصصة في استثمارات قطاع الرعاية الصحية، وعضو اللجنة التوجيهية لدى اتحاد الأسهم الخاصة: «رغم التقلب الذي تشهده الأسواق الناشئة في الآونة الأخيرة والتي قد تكون سبباً في التحديات التي تشهدها بيئة جمع الصناديق، إلا أنها صنعت فرصاً استثمارية جذابة، خاصة في القطاعات الدفاعية مثل قطاع الرعاية الصحية الذي يحقق الاستفادة على المدى البعيد. لقد أظهر استثمارنا في مركز بروفيتا والتخارج الناجح، إمكانية تحقيق القيمة في استثمارات الملكية الخاصة في مجال الرعاية الصحية في الأسواق الناشئة».

وقال ديكلان هايس، المدير التنفيذي لدى ديلويت للاستشارات المالية: «نحن سعداء في مواصلة تعاوننا مع اتحاد الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإطلاق هذا التقرير السنوي الذي يعد الأكثر موثوقية وتفصيلاً في قطاع الملكية الخاصة ورأس المال الجريء».

